

أهم الرسائل: عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تحققت المخاطر التي أشار إليها عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" — فلا تزال أسعار السلع الأولية مرتفعة، وضافت الأوضاع المالية العالمية بوتيرة أسرع وبدرجة أكبر مما كان متوقعا من قبل، وأصبح العالم يشهد حاليا فترة من تباطؤ النشاط الاقتصادي.

ولا يزال النشاط الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى متمتعا بصلابته حتى الآن، ولكن التضخم ارتفع على نحو مفاجئ، وتواجه المنطقة أجواء من عدم اليقين الاستثنائي ومخاطر من حدوث تطورات سلبية. واستمر التعافي متعدد السرعات في مطلع ٢٠٢٢. وتعود أسعار الطاقة التي لا تزال مرتفعة بالنفع على الأنشطة في البلدان المصدرة للنفط، بينما يبدو أن وتيرة التوسع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل آخذة في التباطؤ، حيث تواجه هذه الاقتصادات صدمة عميقة في معدلات التبادل التجاري، وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية، وتراجع إمكانات الوصول إلى السوق. وظل تأثير الحرب في أوكرانيا على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى حتى الآن أخف وطأة من التنبؤات، مع انتشار بعض التداعيات الإيجابية غير المتوقعة، بما فيها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الكبيرة ونقل العاملين والشركات من روسيا، وهو ما دعم النشاط المحلي. وفي نفس الوقت، استمر ارتفاع التضخم على مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حتى نهاية يوليو/تموز وأصبح واسع النطاق.

وتواجه بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آفاقا متنوعة. فتشير التنبؤات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيبلغ ٥,٠٪ في ٢٠٢٢، صعودا من ٤,١٪ في ٢٠٢١. ومع هذا، فإن تفاقم الأوضاع العالمية سيلقي بأعبائه على الآفاق في ٢٠٢٣، مع تباطؤ النمو وبلوغه ٣,٦٪. وظلت التنبؤات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ دون تغيير منذ إبريل/نيسان.

< في حالة البلدان المصدرة للنفط، فإن ارتفاع أسعار النفط وقوة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يعوضان تأثير ارتفاع أسعار الغذاء، وتشير التوقعات إلى أن نمو اقتصاداتها سيرتفع ويصل إلى ٥,٢٪ مقابل ٤,٥٪ في ٢٠٢١. ومن المرجح أن يتباطأ النمو و يبلغ ٣,٥٪ في ٢٠٢٣ مع تناقص زيادة الإنتاج المقررة في ظل اتفاقية أوبك+، وتراجع أسعار النفط، وتباطؤ الطلب العالمي.

< وتشير التنبؤات إلى بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ٤,٩٪ في ٢٠٢٢، وهو ما يعني رفع التقديرات بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات إبريل/نيسان، مدفوعة بأداء مصر خلال السنة المالية ٢٠٢٢. وسوف يتباطأ النمو ويصل إلى ٣,٩٪ في ٢٠٢٣ انعكاسا لتباطؤ النشاط في مصر وتونس.

< وتشير التوقعات إلى أن النمو في البلدان منخفضة الدخل سيظل ضعيفا و يبلغ ٠,٨٪ في ٢٠٢٢ (وهو ما يعكس تخفيضا قدره ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات في إبريل/نيسان)، انعكاسا لأوجه الهشاشة ذات الخصوصية القُطرية وتأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية.

ومن المتوقع أن يظل التضخم الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا السودان) في حدود الرقمين خلال ٢٠٢٣ للعام الثالث على التوالي. ورفعت التنبؤات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (١,٢٪ و ١,٢٪ على التوالي) مقارنة بتوقعات إبريل/نيسان، انعكاسا لتأخر انتقال الآثار من ارتفاع أسعار الغذاء وكذلك نتيجة، في بعض الحالات، لانخفاض أسعار الصرف مع اتساع نطاق الضغوط التضخمية.

ويُتوقع استمرار تحسن الحسابات الخارجية للبلدان المصدرة للنفط في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مع استمرار أسعار النفط والغاز أعلى بكثير من المستويات التي كانت عليها في ٢٠٢٠-٢٠٢١. ومن المتوقع كذلك تحسن أرصدة المالية العامة الأولية غير النفطية في هذه البلدان نظرا للتوقعات بأن معظم دول مجلس التعاون الخليجي ستواصل ادخار حصة كبيرة من إيراداتها النفطية. وبوجه عام، تشير التوقعات إلى أن تراكم أرباح النفط الاستثنائية لدى البلدان المصدرة للنفط سيبلغ نحو تريليون دولار على امتداد الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

وبرغم ارتفاع أسعار السلع الأولية وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن معدلات عجز الحساب الجاري في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ستظل هذا العام في المستويات التي كانت عليها في ٢٠٢١ تقريبا، انعكاسا للتدفقات القوية من تحويلات العاملين في الخارج وعودة السياحة في بعض البلدان. ومع هذا، فإن انخفاض الاحتياطيات بالنقد الأجنبي وسط ضيق الأوضاع المالية العالمية مؤشر على زيادة تعرضها للمخاطر الخارجية. ويُتوقع تقلص معدلات العجز الأولي في المالية العامة لهذه البلدان بدرجة طفيفة مقارنة بعام ٢٠٢١ برغم زيادة الدعم المقدم في ظل الإجراءات التعويضية التي اتخذتها وسط انحسار حيز الإنفاق من المالية العامة. ومع هذا، فإن إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة سيرتفع إلى ٣٨٤ مليار دولار في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ نتيجة لاستمرار العجز الأولي، وارتفاع مدفوعات الفائدة، كما يرجع ذلك في بعض الحالات إلى زيادة الاعتماد على التمويل قصير الأجل.

ويُتوقع أن تواجه البلدان منخفضة الدخل تدهورا كبيرا في حساباتها الخارجية، مع زيادة وارداتها وتركزها في بنود الغذاء والطاقة الضرورية، كما يُرجح أن تواجه تحديات جسيمة تهدد الأمن الغذائي. وسوف تحتاج هذه البلدان إلى مساعدات دولية لتأمين وارداتها من المواد الغذائية الأساسية في ظل فرصها المحدودة في الحصول على تمويل ونتيجة للجفاف في بعضها.

بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى لا تزال صامدة وإن كانت أجواء عدم اليقين تخيم على آفاقها المستقبلية. فيتوقع انخفاض النمو من ٥,٦٪ في ٢٠٢١ إلى ٣,٨٪ في ٢٠٢٢. وبرغم ذلك، زُفِعت التوقعات بمقدار ٢,٠ و ٥,٦ نقاط مئوية لمجموعتي البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، على التوالي، مقارنة بتوقعات إبريل/نيسان، انعكاسا لرفع التنبؤات بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في روسيا، والتدفقات الداخلة غير المتوقعة، وصلابة التجارة، والدفعة التنشيطية المالية في بعض البلدان. ومن المتوقع أن تتراجع هذه العوامل بمرور الوقت - فيتوقع بلوغ النمو ٤,٠٪ في ٢٠٢٣ ويُرجح انخفاضه إلى ٣,٥٪ (أي أقل من المتوسط التاريخي الذي بلغ حوالي ٧٪) في الأجل المتوسط. وتشير التنبؤات كذلك إلى أن التضخم سيظل في حدود الرقمين خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (فيبلغ ١٢,٩٪ في ٢٠٢٢ و ١٠,٥٪ في ٢٠٢٣)، مع رفع التوقعات بشأنه على مدى العامين مقارنة بتوقعات إبريل/نيسان.

ويهيمن ارتفاع أسعار النفط وانتقال تداعيات الحرب في أوكرانيا على التنبؤات للحساب الخارجي في الأجل القريب، فتظل البلدان المصدرة للنفط مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز بينما زيادة تدفقات الأموال الداخلة وعائدات السياحة إلى بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل توازن التأثيرات الخارجية المعاكسة. والبلدان المستفيدة من الصدمة الإيجابية في معدلات التبادل التجاري (أذربيجان وكازاخستان) وآثار التداعيات الإيجابية غير المتوقعة من الحرب في أوكرانيا (أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وأوزبكستان) من المتوقع أن تشهد بدورها تحسنا في أداء المالية العامة على مدار الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تواجه أجواء استثنائية من عدم اليقين ومخاطر من حدوث تطورات سلبية.

◀ قد يؤدي استمرار الارتفاع في أسعار السلع الأولية ونقص الغذاء على نطاق أوسع إلى انعدام الأمن الغذائي وإثارة القلاقل الاجتماعية وفرض ضغوط على المالية العامة. أما ارتفاع تكاليف الأسمدة وسط انخفاض الاحتياطيات الاستراتيجية فيمكن أن يفرض مخاطر على المحاصيل الزراعية في ٢٠٢٣، مما يسفر عن تراجع الأمن الغذائي. وإلى جانب فجوات التوظيف، يمكن للتراجع المحتمل في تحويلات العاملين في الخارج، والحيز المحدود للتصرف من خلال السياسات، وارتفاع أسعار السلع الأولية أن تزيد من الفقر وتضيي إلى إثارة قلاقل اجتماعية.

◀ من الممكن أن يفرض ضيق الأوضاع المالية بدرجة أكبر من المتوقع إلى نشأة مخاطر على الدين والاستقرار المالي. وقد يسفر ذلك عن ارتفاع في تكاليف خدمة الدين الحكومي وتفاقم ديناميكية الدين، مما يزيد من تعقيد فرص الوصول إلى السوق ويزيد المخاطر من الوقوع في ضائقة تمويلية في مجموعة بلدان الاقتصادات الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل.

◀ **اتسع نطاق التضخم،** ومن الممكن أن تصبح المخاطر على الآفاق المتوقعة للتضخم كبيرة بشكل غير عادي وسط الصدمات الخارجية الكبيرة المدفوعة بالتكلفة، وما يؤدي إليه ضيق الأوضاع المالية العالمية من ضغوط على سعر الصرف، وضعف ركيّة التوقعات التضخمية.

◀ **تكلفة السياسات المضادة للتضخم يمكن أن تكون أعلى من المتوقع.** وعلى مستوى العالم، يمكن أن يدفع ذلك إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، فيزيد من تقادم الأوضاع الخارجية التي تواجهها المنطقة. أما على المستوى المحلي، فارتفاع الدولار، وضحالة الأسواق المالية، وأطر السياسات النقدية غير المتطورة يمكن أن تقتضي زيادات كبيرة في أسعار الفائدة الأساسية لخفض التضخم، وهو ما ينطوي على مخاطر من وقوع الاقتصادات في ركود.

◀ **انتشار تداعيات الحرب يمكن أن يفرض مخاطر على التقدم الذي حققته بلدان القوقاز وآسيا الوسطى في الحد من الفقر وعدم المساواة.** والأسر الأفقر هي الأكثر تعرضاً للمخاطر من ارتفاع أسعار الغذاء واحتمال تراجع تحويلات العاملين في الخارج الواردة من روسيا. وتثير الحرب مخاطر من زيادة الفقر بنحو نقطة مئوية واحدة وزيادة عدم المساواة بنحو ١٪ والحد من استهلاك الأسر الحقيقي بنحو نقطتين مؤبنتين، في المتوسط، بينما تقع آثار أكبر على البلدان الأفقر.

وتشمل احتمالات التطورات الإيجابية تراجعاً أكبر من المتوقع في أسعار السلع الأولية الغذائية، يدعمه استئناف تصدير الحبوب الأوكرانية. وتشمل كذلك، بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، انخفاضاً أكبر من المتوقع في أسعار النفط.

ويتمثل أكثر أولويات السياسات إلحاحاً في تخفيف وطأة أزمة غلاء المعيشة مع الحفاظ على استدامة المالية العامة. ويستلزم ذلك:

- **استعادة استقرار الأسعار** من خلال تشديد السياسة النقدية في البلدان التي تشهد اتساع نطاق التضخم أو علامات على انفلات التوقعات التضخمية عن الركيّة المستهدفة.
- **معالجة انعدام الأمن الغذائي،** بوسائل منها بذل جهود عالمية حاسمة لرفع القيود التجارية وتخفيض احتياطات التخزين الفائضة، مع تحسين إمكانات الحصول على الأسمدة والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ.
- **حماية الفئات الضعيفة مع ضمان استدامة المالية العامة،** فينبغي توجيه الدعم لمستحقيه بدقة، حينما يكون متاحاً؛ ويمكن استخدام الدعم المؤقت للغذاء إذا تعذر تقديم المساعدات الموجهة للمستحقين وكانت مخاطر انعدام الأمن الغذائي تلوح في الأفق. ومع هذا، ينبغي أن تتجنب البلدان تقديم دعم تنازلي على الطاقة، ومنح تخفيضات ضريبية، وإعفاءات من الضرائب. وسيكون من الضروري التعجيل بتصحيح أوضاع المالية العامة في البلدان التي لديها حيز محدود للإنفاق من المالية العامة من أجل المحافظة على استدامة القدرة على تحمل الدين. وينبغي للبلدان المصدرة للنفط الاستفادة إلى أقصى حد من الإيرادات النفطية الاستثنائية من خلال بناء هوامش أمان وتجنب الإنفاق المسامر لاتجاهات الدورة الاقتصادية، مع الحفاظ على زخم الإصلاحات المالية، والتقدم في تنفيذ خططها لتنويع النشاط الاقتصادي.

وبالتوازي مع ذلك، ينبغي أن تتحرك البلدان على مجموعة مختلفة من الأصدمة لتعزيز الصلابة وتحسين آفاق النمو.

- **بناء الصلابة لمواجهة الصدمات في المستقبل:** وسوف يكون استكمال إصلاحات دعم الطاقة إلى جانب تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي مطلباً ضرورياً لتحرير الموارد اللازمة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية والاستثمار في كفاءة الطاقة وبشكل تعزيز أطر المالية العامة متوسطة الأجل عاملاً حيويًا كركيّة للثقة في استدامة المالية العامة.

• **المُضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو صلب وشامل للجميع.** وأصبح التعجيل بالإصلاحات الهيكلية أكثر إلحاحا لتخفيف أي آثار معاكسة محتملة على النمو وتعزيز الإنتاجية. وتشمل الأولويات إزالة الحواجز أمام الشركات الخاصة، وسن إصلاحات تضع حدا للنشاط غير الرسمي وتحسن العدالة الضريبية، والاستثمار في تكنولوجيا وبنية تحتية قادرة على تحمل تغير المناخ.

ويظل صندوق النقد الدولي عازما على تقديم الدعم. فقد قدم الصندوق الدعم للبلدان الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بتوفير تمويل قدره ٢١,٣ مليار دولار منذ عام ٢٠٢٠ وتوزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة تبلغ قيمتها ٤٩,٣ مليار دولار لزيادة الأصول الاحتياطية للمنطقة. ويعمل الصندوق حاليا كذلك على تطوير مجموعة أدواته لتلبية ما يستجد من احتياجات البلدان الأعضاء من خلال إنشاء الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة، الذي سيدعم البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر في بناء الصلاية لمواجهة الصدمات الخارجية ومعالجة التحديات الأطول أجلا، بما فيها تغير المناخ. وللمساعدة على معالجة أزمة الغذاء التي تواجه معظم البلدان الأعضاء المعرضة للمخاطر، عزز الصندوق تسهيلات للتمويل الطارئ بإنشاء أداة تمويلية جديدة هي "نافذة مواجهة صدمة الغذاء".